

لبنان بين الكنعاني والمسلم...

مقال مُشترك للسيد طوني عطيه حدشيتي والدكتور مارك الأشقر

٢٠٢١ ٢٢



الصورة: الغلاف الخلفى لكتاب "لأيمتن"، لمؤلفه د. مارك الأشقر.

حيث تكون التعددية، تكون الفدرالية * حلاً! **

* الفدرالية: كلمة لاتينية لاحقاً مُعرَّبة ترجمتها الحرفية إلى العربية هي "الإتحادية"، نابعة من "فِيدُس"، والأخيرة تعني "معاهدة" أو "ميثاق". الفدرالية نظام سياسي مُصنَّف ضمن "الأنظمة المركَّبة" (complex systems) في العلوم السياسية. هي مُعتمَدة في حوالي ٢٥ دولة في العالم، مثل النمسا، بلجيكا، سويسرا، الإمارات، الهند، ألمانيا، روسيا، كندا والولايات المتحدة.

**** لا يمكن القول بأن الفدرالية هي "الحل" بمعنى الحل الأوحد، بل هي حلٌّ من بين حلّين متاحين، إذ أنّ التقسيم هو حلٌّ أيضاً، وهو أيضاً حلٌّ حميدٌ وليس بغيضاً كما يصوّره البعض. وقد اعتمد هذا الحل تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا، على سبيل المثال لا الحصر. ولكن من حيث الأولوية، إنّ الفدرالية هي حلٌّ إذا كنّا مصرّين على أن نعيش سوياً ضمن كيان إداري واحد؛ وإذا تعدّرت شروط قيام الفدرالية، فليكن التقسيم هو الحلّ! إنّ العيش في حكمٍ مركزي بعد الان بات أمراً غير مقبولٍ وغير مرغوبٍ به بكافة الأشكال، إذ أنّ الحكم المركزي هو دائرة موت مغلقة وبات الخروج منها واجب أخلاقي وإنساني ومجتمعي بالدرجة الأولى.**

وفي لبنان، هناك تعددية صارخة، وكلّما تجاهلنا متطلباتها أو أنكرناها برمتها، زاد التصادم وما ينتج عنه من دماء وخراب وكره وتباعد ورجعية.

فالتصادم أيام "السلم" ونعني به "السلم العسكري"، يتبلور في:

- اختلاف المطالبين بالدوائر الانتخابية الكبرى أو لبنان دائرة واحدة، مع المطالبين بالدوائر الصغرى أو قانون كل طائفة تنتخب نوابها ذاتياً.

- اختلاف الراغبين بشراء أو استئجار عقارات أبناء الطوائف الأخرى، مع الرافضين بيع أو تأجير عقارات أبناء طوائفهم لأبناء الطوائف الأخرى.

- الاختلاف على الأموال المعدة للإنماء وعلى الفيول وعلى الكهرباء وحتى على اسم باخرة الكهرباء كما حصل، وعلى التعيينات في إدارات الدولة من مجلس الوزراء إلى أصغر حاجب، وأمور أخرى لا تُعدّ ولا تحصى.

- التفسير والتفسير المضاد لكل كلمة من الدستور.

- الصراع على التعيينات القضائية والصراع بين حماية أو محاسبة حاكم مصرف لبنان.

- الاختلاف على أيام التعطيل التي تخص هذه الجماعة أو تلك مثل اعتماد العطلة الرسمية في ١٤ شباط في ذكرى اغتيال رفيق الحريري، وعدم التعطيل في ١٤ أيلول في ذكرى اغتيال بشير جمّيل، كما اعتماد العطلة الرسمية بيوم خروج اسرائيل من لبنان، وعدم التعطيل بيوم خروج سوريا من لبنان.

- الاختلاف بين وجود تعميم عن وزارة التربية أو وزير التربية حول إعطاء المدارس حصة دراسية عن "حزب الله - المقاومة الإسلامية في لبنان"، أو حصة دراسية عن القضية الفلسطينية ورفض التطبيع، وبين عدم وجود تعميم لإعطاء حصة دراسية عن "المقاومة اللبنانية - الجبهة اللبنانية".

- الاختلاف على المواقف الرسمية وغير الرسمية حول القضايا الخارجية القريبة وحتى البعيدة (من مشاكل فلسطين وسوريا وصولاً إلى معاملة الصين لمسلميها).

- الاختلاف على إلغاء وعدم إلغاء الضمانات التي يفرضها الدستور الحالي الذي هو حالياً بـ"علماني"، لتحقيق ما يسمى بـ"الدولة العلمانية" (لن ندخل هنا في عدم صوابية المطلب لناحية الحل المرجو).

وبهذا، نعاني في لبنان، ومنذ فترة طويلة، من أربعة أمور أسياسيّة أطاحت بمشروع قيام "الدولة" وأوصلتنا إلى ما نحن عليه اليوم:

- تأليه الزعيم والتأييد الأعمى له.

- التكاذب والمجاملات.

- إنكار التعددية.

- وإذا تمّ الاعتراف بالتعددية، يتمّ بالمقابل إنكار متطلباتها، إذ يكون هنالك إصرارٌ على حشر التعددية في شكل حكمٍ لا يناسبها وهو الحكم المركزي!*

* إنَّ الحكم المركزي (يُعرَف أيضاً، في لبنان، بـ"الصيغة" أو "صيغة الحكم" أو "الصيغة المركزية") ليس بحد ذاته سيئاً، وهو ناجح في بلادٍ أخرى؛ ولكن لبّ المشكلة أنّه غير مناسب للتعددية. لذا، نشدّد دائماً على تفصيل نظام سياسي على قياس واقعنا المجتمعي.

إنّ الإصرار على فكرة "شعب واحد" أدّى بنا في الكثير من المحطات إلى عدم فهم اسباب الصدام الذي يحصل في كل مرّة من جهة، ومن جهة أخرى إلى الصدمة في كل مرّة يُحكى فيها عن التعددية في لبنان، وعن مدى عمق الاختلافات بين "الشعبين".

نعم! نحنُ في "دولة لبنان" التي عمرها ١٠٠ سنة، على الأرض التي اسمها لبنان منذ أقلّه ٥٠٠٠ سنة، بتعريف العلوم الإجتماعية (السوسيولوجيا) شعبان، أُمّتان، قُومان، إثنيّتان، دُنيّتان، ثقافتان،* وبالمناسبة ديانتان: الشعب الكنعاني والشعب المُسلم (ما يُسمّى خطأً بالطائفة المسيحية، والطائفة المسلمة)! ولكن من "الناحية الإدارية" فقط وليس من الناحية الثقافية / العلم الاجتماعي، نحن شعب واحد، وهو الشعب اللبناني، لأننا نحمل جنسية "الدولة اللبنانية".**

* عبارات "شعب"، "أمة" و"قوم" (ذاك المفرد الذي يثير، عبر عبارة "القومية"، شعور سلبي لدى النفوس بسبب أحداث القرن العشرين) هي مرادفات، والثلاث تعني مجموعة ذات ثقافة واحدة، أي من دُنيا واحدة، ما يعني من قومية واحدة، أي من إثنية واحدة، حيث كلمة "إثنية" هي النسخة العربية (أي تعريب) للترجمة الأجنبية الحرفية لـ"قومية"، "Ethnicity"، على غرار "إتحادية" و"فدرالية". والجذر "إثنو" باللغات اللاتينية هو نسخة لاتينية (أي لُتينة) للمفرد الذي هو إغريقي الأصل، وترجمته الحرفية إلى الإنكليزية هي Folks، أي "الناس"، "القوم".

** البلد (Country) هو كيان إداري (جمهورية، مملكة، سلطنة...) لقوم أو أكثر، يمارس (أو يمارسون) من ضمنه أموره (هم) الإدارية. أمّا الوطن (Homeland)، فهو المدى الجغرافي الحيوي لقوم واحد، يمارس ضمن نطاقه حريته الجماعية الثقافية - الاجتماعية.

الشعب الكنعاني* يسكن هذه الأرض، التي تشكّلت عليها دولة لبنان، منذ (أقلّه) ٥٥٠٠ سنة (تاريخ تقريبي لوجود التسمية "كنعاني") لا بل قبل ذلك بالقيّات عدّة، وقد أثبت العلم الجيني أنّ لم يختف ولم يتبدّل؛** أمّا المسلمون، فتواجدوا عليها منذ الاحتلال الإسلامي لها منذ ١٤٠٠ سنة (يستخدم المسلمون مصطلح "الفتح"). هنا تجدر الإشارة إلى أن في اللغة العربية، "فتح" هي مرادف لـ"إحتلال". ولكن قلّة التنبّه عند الكثيرين من جهة وطغيان استخدام "فتح / فتوحات" بدلاً من "احتلال" من جهة أخرى، جعلنا من "فتح" تلطيف يفتقر للحقيقة الأساسية التي هي مفتاح التشخيص في فهم جميع مضامير وتصرفات الشعبين في لبنان، وفي فهم العداوة بينهما التي يُراد طمسها، عن حسن نية أو عن خبث.

* سُمّي الشعبُ الكنعاني على أيدي الإغريق في اليونان، بالشعب الفينيقي، وقد اعتمدت هذه التسمية الخاطئة الى يومنا هذا من قبل العالم الغربي.

** إنّ ٨٨% من مسيحيي لبنان اليوم (دون احتساب ٩ ملايين متحدّر، ٨٠% منهم مسيحيون) هم أحفاد الشعب الكنعاني القديم. أمّا الـ ١٢% الباقون، فهم أحفاد شعوب أخرى (أرمن وأقباط وسريان وكلدان وآشوريين) دون التطرّق إلى علاقة آخر ثلاث تسميات ببعضها)، لجأوا إلى لبنان وانصهروا بكنعانيه، رغم محافظتهم أحياناً على أحيائهم ولغاتهم وعاداتهم وتقاليدهم كأبي مغترب في الغرب، أو أقلّه يتوجّب عليهم، من الناحية الأخلاقية، احترام المجموعة التي هم محسوبون قانونياً عليها، تماماً كما أي مغترب لبناني في إفريقيا على سبيل المثال، لا ينصهر بالشعب المحلي صاحب الأرض. أمّا المسلمون، فمنهم من يحمل، بطبيعة الحال، جينات كنعانية، لكنهم اجتماعياً لم يعودوا كنعانيين، كما مسلمي العراق ومصر الذين لم يعودوا آشوريين / بابليين / كلدان ولا أقباط رغم اشتراكهم والمسيحيين الجينات.

نقول "احتلال" بمحبة قصوى، وهذه المحبة تتجلى في عدم نية الكنعانيين في استرجاع باقي بلاد كنعان من شمال غرب سوريا حتّى فلسطين مروراً بما خسروه من لبنان، لا بل هم مستعدون بقبول الوضع الحالي، والتعايش إلى جنب المسلمين، على أن يحددوا خسارتهم. فهل مطلوب تسامح أكثر من هذا القدر؟ هل المطلوب التصرف كما تصرف اليهود عبر التخطيط والتجنيد، لكي يستعيدوا أرض أجدادهم؟

نشدد مجدداً أنّ لا يوجد نيّة لدى لشعب الكنعاني في لبنان لأنّ يرمي المسلمين في البحر ويستعيد أراضيه، بل يريد السلام الحقيقي وليس المزيف والخبيث.

من بين أهم العناصر التي ما زال يحملها الشعب الكنعاني، نجد الولاء لأرض لبنان دون سواها، حُبّ الارزة إلى حد شبه - تقديسها، زراعة الزيتون وإنتاج زيت الزيتون (الكنعانيون هم من صدّروا هذه الزراعة وهذه الصناعة الى اليونان وغرب أوروبا)، المازة، انتاج الخمر، الدبكة، اللغة المحكية (وكان هناك عناصر أخرى كالإبحار وصناعة الأرجوان وغيرها؛ فعند كل الشعوب، هناك عناصر وعادات تدخل وتخرج من ثقافتها، مع مرور الزمن وتطوّر وتغيّر الحياة)، ناهيك عن طابع عام لهم؛ فتعريف شعبٍ بلائحة تفاصيل مملّة هو أمرٌ غير ممكن علمياً... نعم كل هذه العناصر هي كنعانية وهي ليست مسيحية ولا عربية ولا إسلامية ولا حتى مارونية ولا رومية ولا سريانية و/أو آرامية ولا حتى لبنانية!*

* لم يوجد في التاريخ شعبٌ اسمه "الشعب اللبناني" من الناحية الاجتماعية، كما لم يوجد شعب عراقي ولا سوري ولا مصري من الناحية الاجتماعية. وما يعيشه مسلمو لبنان تشاركاً مع مسيحييه، فلكّ الأمور هي علمياً كنعانية، يعيشونها بكون قسم منهم كان كنعانياً قبل الفتوحات، وقسمٌ آخر جاء أو جيء به إلى أرض لبنان بعدها، فتبنّوا تلك الأمور بفعل الاختلاط.

وقد اعتنق الكنعانيون الديانة المسيحية، لاحقاً بمذهبتين عامّين، الماروني والرومي، تلك الديانة التي ليس لها ولا لمذهبيها هاذين، أية دُنيا. فهم بقوا كنعانيين ثقافةً، رغم تسميات عديدة. أما تعاليم الكنيسة وفرض الأخيرة أحياناً أمور ثقافية دنيوية وتشريعية، فكل هذا بقي سطحياً ويبقى خارج تعريف الديانة المسيحية وفق توصيات يسوع الناصري.

أما الإسلام، فهو دين ودُنيا، ودينه مستمدة من القرآن والأحاديث النبوية والسيرة النبوية، يضاف إليهم الفتاوى والتكليفات الشرعية، هذا دون التطرّق إلى الخلافات الدينية الداخلية المحدودة الأثر، رغم واقعها الثقيل عليهم على الأرض، على ثقافتهم العامة. والمسلمون أمّة، ليس لأن هذا ما يقولونه عن أنفسهم فقط، بل لأنهم فعلياً أمّة واحدة على أرض الواقع أيضاً، وفق العلم الاجتماعي، رغم خلافاتهم القومية. ومن يدخل الإسلام، من المفترض ان يدخله ديناً ودُنيا كاملين، وهو بذلك يجب أن يكون قد خرج كلياً من أي دُنيا (ثقافة) كان ينتمي إليها.*

* احتفظ المسلمون عبر التاريخ بأمورٍ ثقافيةٍ من قومياتهم السابقة لأسلمتهم، كاللغة المحكية وأحياناً اللغة الفصحى، والملبس والمطبخ وتصرفات اجتماعية معينة، لكن هذه العناصر لا تُخرجهم من دنيا الإسلام طالما لا تتعارض وتعاليم الإسلام، أو طالما لم تتمكن الأسلمة من فرضها بعد. بهذا، المسلم مسلمٌ، ولا يستطيع أن يُقرنَ قوميةً باسلامه (أي ليس هناك، من الناحية العلمية كما وفق الإسلام، من مسلمٍ عربي أو فارسي ولا عربيٍّ أو فارسيٍّ مسلم). فإعلاء المسلمين قومياتهم / أممهم السابقة لأسلمتهم على اشتراكهم الأمة الواحدة

المسلمة والتعاقد من أجل الأخيرة، وتصارعهم على هذا الأساس (أي تصارع قسم منهم يقول بأنه عربي مع آخرين يجاهرون بكونهم أتراك وآخرون أمازيغ وفرس...)، يعارض تعاليم الإسلام. يبقى التنبيه بأن أي خروج المسلم عن دُنيا الإسلام نحو ما يُسمّى خطأ اعتدالاً (مثلاً شرب الكحول) يضعه حكمًا خارج الإسلام وفي دائرة "التكفير".

إذن لماذا لا يجوز القول بأن التعددية في لبنان هي بين مسيحيين ومسلمين؟ الجواب بسيط:

- لأن الدين المسيحي هو دين وإيمان فقط، ولا يدخل على حياة أي شعب أو فرد لكي يغيّر له دُنياه (ثقافته) أو يلغيها. وحيث حصل أن دخلت المسيحية حياة شعب أو فردٍ وغيّرت ثقافتهم (دُنياهم)، فهذا كان من خارج الفقه المسيحي (توصيات يسوع الناصري) وبخطأ كنسيّ إكليركيّ من باب تعاليم كنسيّة، أو من باب تصرفات من الإكليروس أو من الممالك "المسيحية" في غير مكانها.*

* المسيحية ابتقت على القوميات الكنعانية والسريانية والقيطية والفرنسية والروسية والرومانية والهندية إلخ... حيث انها من الأساس، بتوصيات يسوع الناصري، لم تضع هويات وقوميات ودُنيا المبشرين هدفًا لها. اما الاسلام، فتمكن في المناطق القريبة لمركز انطلاقه من سحب المسلمين الجدد كليًا من دُنياهم، فلا نسمع بمسلمٍ آشوري أو آشوريٍّ مسلمٍ؛ وحديثًا (منذ بداية النهضة العربية حوالي عام ١٨٨٠)، تمت تسمية هؤلاء المسلمين بمسلمين - عرب، ما هو ليس صحيحًا علميًا، رغم اعتمادهم العربية لغةً رسمية (وتسمية لغاتهم المحكية بـ"عربية"). أمّا عن وجود، وعلى ارض الواقع، كردي مسلم وفارسي مسلم أو مسلم كردي ومسلم فارسي إلخ...، فهذا نتج عن عدم تمكن الاسلام في المناطق البعيدة عن مركز نشأته، من سحب المسلمين كليًا من دُنياهم وهوياتهم وقومياتهم السابقة، لكن الفقه الاسلامي لا يقبل بهذا، حيث انه يسعى لتحقيق الامة بشكل كامل، إلا أنّ الإنسان لم يستطع تلبية النداء (كما لم يستطع الإنسان تلبية نداء يسوع الناصري، فأقحم لعبة القوميات في وقت لم يكن هذا مطلوبًا).

- لأن هناك شريحة لبنانية تعيش الدُنيا (الثقافة) الكنعانية ولكنها غير مؤمنة بالمسيحية. وهنا نعني اللّادنيين الذين هم "مسيحيون" على الهوية. طبعًا لا ننسى وجود أيضًا بعض اللّادنيين ممن هم مسلمون على الهوية، لكن اللّادنيين الكنعانيين واللّادنيين من البيّة المسلمة ليسوا منصهرين، أي ليسوا من ثقافة واحدة.

- لأن من ناحية العلم، حين نقارن أمر بآخر، يجب أن يكونا من ذات الطبيعة. فالشعب الكنعاني يمكن أن نضعه مقابل الشعب المسلم لأن الاثنين هما أمّتان. إنما لا يجوز أن نضع معيار الانتماء للدين المسيحي مقابل معيار الانتماء لدين الاسلام لأن الموضوع ليس فقط في المعتقد بل هو في مجال سيرورة الحياة بغالبية تفاصيلها الساحقة من بين الأمور الأساسية. بالتالي، يجب ان نضع معيارًا شاملاً أكثر وهو معيار الشعب - الأمة - القوم الذي يضم الدين، وغيره من العناصر.

هنا لا بد أن نذكر بعض المسلمين الذين يعيشون الأجواء الكنعانية، وهم أقلية لا بل حالات فردية او مناطقية محدودة. وهذا لا يثبت أي انصهار للمسلمين عمومًا، ولا حتّى للأقلية المسلمة المذكورة آنفًا، بالكنعانيين أو العكس، إلا للبعض من المسلمين، أي على الصعيد الفردي، ممّن انصهروا بالكنعانيين. وهذا يجعل الأقلية المنصهرة تلك غير مسلمة عمليًا إذ تعيش أمورًا جمة تتعارض والتعاليم المسلمة. كلّ هذا يثبت أننا نتكلم عن كينونتين لا تقتصران على ديانتين فحسب. وعلى أي حال، إنّ المسلمين المؤمنين بـ"لبنان"، او بالأحرى بـ"القومية الكنعانية" المسماة بـ"القومية اللبنانية"، بنظرتها "الكنعانية" (المسمات بـ"مسيحية")، هم قلة قليلة

جدًا بالنسبة لعموم المسلمين في لبنان، وليس لديهم أي قدرة على التغيير في بيئتهم بشكل عام، وبالأخص عند الازمات. وهذا الإيمان هو نتيجة "غسل الدماغ" الذي حصل منذ إنشاء دولة لبنان في عام ١٩٢٠. هذا "الغسيل" يقابله أيضًا "غسيل دماغ" آخر لكنعانيين آمنوا بالعروبة أو أقله بسوريا الكبرى رغم أكثريتها الحالية المسلمة. فلا يجب تعزيز أي فكرة من الفكرتين ليس لأنهما أقلويتين (فيجب تعزيز ما هو أقلوي إذا كان صحيحًا ومن هنا عملنا هذا)، بل لأنهما غير صحيحتين. فالمسلم القومي اللبناني يبقى الإسلام ثابتة حياته (إلا لمن انصهر بالكنعانية فبات مرتدًا عن اسلامه)، والمسيحي القومي السوري أو العربي تبقى الكنعانية ثابتة حياته، والأخيرة، أي الكنعانية، هي أساس ثقافة "سوريا الطبيعية ما قبل الإسلام"، وقد تفرّعت عنها الأرامية، وشربت منها السريانية.

وهنا لا بد أيضًا من الإشارة الى أنّ حتّى التعصّب لدى الكنعانيين لفكرة "لبنان" (القومية اللبنانية) هو أيضًا غسيل دماغ، لأنّ لبنان في نهاية المطاف هو أرض وكيان إداري يعيش ضمنهما الشعبان. * فلا يوجد علميًا وثقافيًا، كما أشرنا، شعب اسمه "الشعب اللبناني" (عدا الناحية الإدارية)، بل إنّ "لبنان" هو اسم الأرض منذ أقله ٥٠٠٠ سنة واسم الجمهورية / الدولة منذ ١٩٢٠.

* شاء القدر أنّ كل أحفاد الكنعانيين القدامى انحسروا داخل نطاق لبنان. كانت بلاد كنعان تضم شمال غرب ما عُرف لاحقًا بسوريا، لبنان وما عُرف لاحقًا بفلسطين. لكن بات نطاق الكنعانيين منذ ١١٩٠ ق. م. لبنان (وطرطوس، للأمانة). ومن هنا الالتباس المزمّن بين القومية الكنعانية (المسمات فينيقية بسبب الإغريق) وما يُسمّى بـ"القومية اللبنانية".

جلّ ما يجب أن نقوم به اليوم هو اصلاح ما أفسدته عمليات غسل الادمغة المذكورة آنفًا وإعادة الامور الى نصابها:

أ) المسلم في لبنان (وفي أي مكان في العالم) ينتمي أولاً وأخراً للأمة الإسلامية؛ وأي مسلم يبدي (بفعل غسل الدماغ) بلدًا أو قومية / أمة / ثقافة أخرى على ولائه للأمة الإسلامية، فيمكن ان يُتهم بأنّه أصبح خارج الإسلام.

ب) الكنعاني في لبنان ينتمي أولاً وأخيراً الى الأمة الكنعانية؛ وتعصب أي كنعاني للبنان أو للعروبة هو خطأ علمي واجتماعي ناتج عن غسيل الدماغ. الكنعانيون علميًا واجتماعيًا هم كنعانيون، ووطنهم يكون الإمتداد الذي يعيشون ضمنه حريتهم وثقافتهم، سواء كانت المساحة (المدى الجغرافي الحيوي) تلك لبنان، أو جزء منه أو مساحة أكبر منه.

بالتالي، ولأننا شعبان، لكل منا ثقافته وتطلعاته المختلفة عن الآخر إلى حدّ التناقض، فهذه التعددية نحن بحاجة الى فدرالية لكي تبقى دولة لبنان واحدة موحدة، ولكي يبقى كل لبناني في مكان سكنه * تجنباً لاحتمال حركة انتقال (transfert) في حال حصل التقسيم.

* هذا الـ video ادناه، يشرح معالم الشكل الأنسب للفدرالية في لبنان، مع العلم انه صُوّر عام ٢٠١٨، حين كنّا لا نزال نرى التعددية وقتها على مستوى الطوائف، قبل أن تتبلور الصورة في أذهاننا:
<https://www.facebook.com/hadchititoni/videos/1684652111581811>

إن السبب الأساس لعدم الاستقرار في لبنان هو اعتماد صيغة الحكم المركزي الـوحدوي (unitary centralized) لهذا البلد التعددي! الحكم الـوحدوي يعني أنه يُتخذ "قراراً واحداً" في كل شيء، صغيراً كان أم كبيراً! وإذا كنّا جسمين مختلفين على معظم الصعد الثقافية والايمانية والتربوية وفي النظرة للخالق وفي النظرة للحياة، وفي النظرة لحقوق الانسان والمرأة، وفي إدارة شؤون البلد داخلياً وشؤون علاقاتنا الخارجية، كيف يمكن اتخاذ "قراراً واحداً" دون غبن اي من الشعبين وبالتالي دون تصادم؟ كلّ هذا دون أن تكون هناك عادات مشتركة عابرة للشعبين، بعد قرون من الإحتكاك...

كل الازمات في دولة لبنان حلّت لأننا اعتبرنا أننا اجتماعياً "شعب واحد" و / أو لأن كل شعب اعتبر أنّ الطرف الآخر دخل ثقافته وانصهر بها، وأن من لم ينصهر بها اعتبروه ضال وتائه ويجب هدايته! فالمسيحيون يظنون انهم كادوا يُلبّنوا المسلمين والمسلمون يظنون انهم كادوا يُعربّوا المسيحيين؛ ولكن عند كل استحقاق (أي "القرار الواحد")، كان يحصل الخلاف والصدام والتعطيل والخراب!*

* لا بد من الإضاءة على وعينا لخلافات ومشاكل جمة مذهبية وطوائفية داخل كل شعبٍ على حدا، لكن تلك المشاكل لا تعلو فوق المشكلة بين الشعبين. فلا تزيل الخلافات بين الشعبين أية انتماءات اقلوية (كقلة مسلمين منتمين للقوات اللبنانية أو قلة مسيحيين عروبين على سبيل المثال) ولا أي تحالفات سياسية ظرفية مناقضة لسيرورة الأوضاع (تحالف بعض الشيعة مع شمعون آنذاك أو ورقة تفاهم مار ميخائيل على سبيل المثال). وتبقى أيضاً المشاكل السلطوية داخل كل شعب لا بل مذهب / طائفة (مثلاً حرب الإلغاء بين المسيحيين أو حرب الإخوة بين الشيعة...)، إنما التي لا يمكن أن تعرّف بأن مشكلة لبنان هي، بكل بساطة، زعماء الحرب.

عندما نفهم الفروقات بين الشعبين ونعترف بها، أو بعبارة أخرى، عندما نقوم بالتشخيص الصحيح، يمكن من بعدها اقتراح العلاج السليم! عندما نفهم، على سبيل المثال، أن الاسلام يدعو كل المسلمين في العالم ليكونوا أمة واحدة، وأن يتعاضدوا فيما بينهم، نفهم حينها لماذا يفضل المسلم اللبناني في معظم الأحيان قضايا المسلمين في بلدان أخرى على حساب بلده وحساب شريكه في لبنان. في نفس السياق، عندما نعرف تاريخ الكنعانيين وكيف صدّروا الثقافة التي تُسمّى اليوم بـ"غربية" وكيف كانوا جزءاً أساسياً من هذا التيار الثقافي العالمي، وكيف اضطروا مرغمين أن ينفصلوا عن هذا التيار منذ مجيء الإحتلال الإسلامي إلى أراضيهم منذ ١٤٠٠ سنة لغاية مجيء الجيوش الغربية سنة ١٩٢٠، نفهم الكثير من سلوكيات هذا الشعب وبالأخصّ تطلعاتهم نحو الغرب ونفورهم من الشرق.

الحكم المركزي الـوحدوي، وبكونه غير ملائم للتعددية في لبنان، أنتجَ واقعاً مريباً على كافة الصُّعد:

- كما شرحنا، صدام بين الشعبين.

← فحروب (بعد استجلاب كل شعب لجهة خارجية لتقويه على الآخر، فتلاعب الخارج بالجميع).

← إفراز أمراء حرب بعد سكوت وسقوط المدافع، وتكريسهم كزعامات لأنهم يقدمون أنفسهم كحماة كل "طائفته".

← فالزبائنية؛ فبوجود كل السلطة في مكان واحد (الحكم المركزي)، بات على المواطن أن يخضع للزعيم لكي يأخذ حقوقه، ويكون زبوناً عنده: "أعطني ولاءك وخُذ هذه الخدمة أو تلك الوظيفة".

← فعدم المحاسبة؛ من في السلطة يعيّن من يريد في الأجهزة الرقابية التي مهمتها أن تراقب عمله لكي تحاسبه... وبالتالي يصبح اللاعبون والحكم من الفريق نفسه! أكثر من ذلك، لأنّ الزعيم أو من ينتدب عنه في الحكم، هو ممثل لـ "جماعته" (أو المعروفة حالياً بـ "الطائفة")، فإن محاسبة أي مرتكب تُعتبر وكأنها محاسبة للطائفة وانتكاسة لها، لأنّ صيغة الحكم الوحشية المركزية تسمح لغير مجموعات بالاقتصاص من المجموعة تلك إذا ما انتكست وضعيتها!

← استحالة مشاركة المواطنين في صنع القرارات.

← استنسابية في الإنماء وفي صرف أموال الشعب المركزية. على سبيل المثال، حين يكون وزير الاشغال من المتن فإنّه سيُعطي حصة الأسد في ميزانية وزارته للمتن! وحين يكون مثلاً وزير الصحة من لون مجتمعي ما، فهو سيصرف غالبية ميزانية الدولة الصحية على المستشفيات التابعة لمجتمعه (ومثل ما من قول باللبناني: بيخدم جماعتو)!

← مناطق تعيش على حساب مناطق أخرى لديها جباية كما يُفترض.

← من يُسيطر على الحكم المركزي بقوة العدد، أو السلاح، أو لأي سبب كان، يجبر الطرف الآخر على التنازل والخضوع والارتهان له، وهذا يؤجج الجمر تحت الرماد!

هناك الكثير من الدول في العالم تعتمد النظام التوافقي (الذي يُعرف أيضاً بـ "تقاسم السلطة")، لكنها تستخدم صيغة الحكم الفدرالي لإنجاح هذا النظام في تحقيق غاياته السامية! أمّا في لبنان، فنحن نستخدم نظام توافقي مع حكم مركزي وحدوي، لكي يتوافق البعض على السرقة، في حين أن النظام التوافقي وُضع في العلوم السياسية لكي تتفق على تنظيم التعددية الثقافية!

على صعيد آخر، لا علاقة للفدرالية بالمساحة الجغرافية (روسيا ١٧،١ مليون كلم^٢ وسويسرا ٤١،٢٨٥ كلم^٢ ولبنان ١٠،٤٥٢ كلم^٢). كما أنّ لن تكون الفدرالية أرضية لحروب بين المحافظات (أو سمّها "كانتونات" أو "ولايات"...). ولن توجع منطق الانعزالية، لأنها ستسهّل الإختلاط (الجميل والمحبذ والمطلوب) طالما لن يشكّل الأخير حينها معبراً إلى الاجتياح الديموغرافي، ولن تكون معبراً إلى التقسيم لأن التقسيم ممكن أن يتم تنفيذه دون العبور بفدرالية (فأي تقسيم بعد فدرالية لا تتحمل الفدرالية مسؤوليته)، ولن تكون ضد العلمنة (أو ما يسمّى خطأ في الدول العربية بـ "المدنية" – مفهوم "المدنية" في الدول الغربية هو مفهوم آخر) لأننا أثبتنا أنّ المشكلة ثقافية - اجتماعية أي قومية، وليست مشكلة دينية بحتة. على أي حال، الفدرالية نظام سياسي نقيضة النظام المركزي الوحدوي. أما العلمنة، فهي أصول تشريع ونقيضة التشريع الديني؛ أي ممكن أن نكون بفدرالية بتشريع علماني أو ديني، أو بنظام مركزي وتشريع علماني أو ديني.

من الممكن الاتفاق على أسس للعلمنة في المؤسسات الدستورية الفدرالية (اي الاتحادية) الجامعة (هنا بتسهيل من المسلمين بالحد الأدنى، كون العلمنة هي نقيض أسس الإسلام وهي في صلب أسس المسيحية - حتى ولو

عارضتها الكنيسة)، وتكون العلمنة داخل كل كانتون وفق الإرادة المحلية بقبولها أو برفضها مع مراعاة الـSous - Cantons والأقليات. نقول اننا بحاجة لحد أدنى من العلمنة في المؤسسات الدستورية الفدرالية الجامعة ليس لإزعاج إخواننا في الإنسانية المسلمين، بل لكي تستطيع دولة لبنان ان توجد كدولة.

بناءً على ما تقدّم، نشدّ على أنّ الفدرالية هي حلّ لكي نعيش معاً دون تصادم، ودون أن يُنقص عنصر واحد من هوية أيّ من الشعبين (باستثناء الحد الأدنى من العلمنة الأنف ذكره)! في الفدرالية، يبقى لبنان بحدوده الحالية، ولا يُطلب من أحد ان يغيّر مكان إقامته أو أن يقدّم التنازلات! في الفدرالية، نعيش المناصفة والتآلف الحقيقيّين من الند الى الند بعيداً عن لغة الأعداد والأرقام والديمقراطية العددية! في الفدرالية، تنهض كل المناطق لأنها تبتعد عن الاتكالية وتعتمد على نفسها، هذا مع دعمها حيث يتوجّب! في الفدرالية، يكون لدينا حصريّة سلاح في يد الشرعية ويكون لدينا عملة واحدة، وسياسة خارجية واحدة وهي الحياد! في الفدرالية، نقضي إلى حدّ كبير جدّاً، أي بشكل شبه كلّّي، على "اسباب" الصدامات!

أما التقسيم، فيحقق كل محاسن الفدرالية المذكورة أعلاه لكن دونما وحدة الكيان الإداري، أي دون العملة الواحدة، دون السلاح الواحد، دون السياسة الخارجية الواحدة ودون واجب مراعاة الأقليات.

فهل يقبل، ونقولها بكل محبة، الشريك المسلم بهذا الاقتراح؟ أو نذهب الى التقسيم الحبيّ؟

ملاحظة: هذا المقال يختصر بشدّة مواضيع واسعة ودقيقة، ممكن الاطلاع عليها في كتاب "لأيمتّن"، لمؤلّفه د. مارك الأشقر.